الحسن لذاته لا لشيء خارج وهو الذي يكون حسنه بسبب
الاعتضاد نحو حديث المستور اذا تعددت طرقه وخرج باشتراط
باقي الاوصاف الضعيف وهذا القسم من الحسن مشارك للصحيح في
الاحتجاج به وان كان دونه ومشابه له في انقسامه الى مراتب بعضها
فوق بعض وبكثرة طرقه يصحح وانما يحكم له بالصحة عند تعدد
الطرق لان للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به ضبط
راوي الحسن عن راوي الصحيح ومن ثمة تطلق الصحة على الاسناد الذي
يكون حسنا لذاته لو تفرد اذا تعدد وهذا حيث ينفرد الوصف
فان جمعا اي الصحيح والحسن في وصف حديث واحد كقول الترمذي
وغيره حديث حسن صحيح فللتردد الحاصل من المجتهد في الناقل
هل اجتمعت فيه شروط الصحة او قصر عنها وهذا حيث يحصل
منه التفرد بتلك الرواية وعرف بهذا جواب من استشكل الجمع
بين الوصفين فقال الحسن قاصر عن الصحيح ففي الجمع بين الوصفين
اثبات لذلك القصور ونفيه ومحصل الجواب ان تردد ائمة الحديث
في حال ناقله اقتضى للمجتهد ان لا يصفه باحد الوصفين فيقال
فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية
ما فيه انه حذف منه حرف التردد لان حقه ان يقول حسن او صحيح وهذا

وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده وعلى هذا
فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لان الجزم
اقوى من التردد وهذا حيث التفرد والا اي وان لم يحصل
التفرد فاطلاق الوصفين معا على الحديث يكون باعتبار
اسنادين احدهما صحيح والاخر حسن وعلى هذا فما قيل
فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فردا
لان كثرة الطرق تقوى فان قيل قد صرح الترمذي بان شرط
الحسن ان يروى من غير وجه فكيف يقول في بعض الاحاديث
حسن غريب لا نعرفه الا بوجه من هذا الوجه فالجواب ان الترمذي
لم يعرف الحسن مطلقا وانما عرف بنوع خاص منه وقع في كتابه وهو
ما يقول فيه حسن من غير صفة اخرى وذلك انه يقول في بعض الاحاديث
حسن وفي بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها حسن صحيح
وفي بعضها حسن غريب وفي بعضها صحيح غريب وفي بعضها حسن
صحيح غريب وتعريفه انما وقع على الاول فقط وعبارته ترشد
الى ذلك حيث قال في اخر كتابه وما قلنا في كتابنا حديث حسن
فانما اردنا به حسن اسناده عندنا فكل حديث يروى ولا يكون
راويه متهما بكذب ويروى من غير وجه نحو ذلك ولا يكون

Copyright © King Saud University